حصة ضئيلة وربما لا يبقى لها شيء بعد صرف الـ ١٠٪ للمساهم . وكان الانصاف يقتضي أن تحصل الحكومة على ٥٠٪ على الاقل في جميع الحالات .

ولا يخفى ما تنطوي عليه من غبن ايضا المادة العاشرة من الامتياز التي تشير الى عوائد تدفعها الشركة للحكومة تساوي ٥٪ من قيمة ما يستخرج ويباع من كلوريد البوتاس والبرومين وكلوريد المغنسيوم(٦٣) وكما ان رؤوس أموال المشروع يهودية ، فأرباح المشروع ستذهب اليهم ، ويستفاد من هذه الارباح في تمويل المخططات الموضوعة لسيطرة على فلسطين واستعمارها من قبل الصهيونية ويزدادون غنى ورفاهية على حساب الشعب الفلسطيني . ان تبديد هذه الثروة بثمن بخس هي عملية خلق أوضاع اقتصادية من شأنها تشييد الوطن القومي اليهودي .

حق الحكومة والاهالي في الاكتتاب العمومي : عند اصدار اسهم تزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه يجب أن تعرض الشركة للاكتتاب العمومي ٥٠٪ منها على الاقل ويكون للاردنيين والفلسطينيين الاولوية في الاكتتاب بخمسها(٦٤) . وللحكومة الاولوية في الاكتتاب بـ ٢٠٪ من الاسهم التي تعرض للاكتتاب(٦٥) . معنى هذا انه اذا اصدرت الشركة أسهما بـ ٢٥٠ ألف جنيه مثلا ، وجب أن تعرض منها ١٠٠ ألف جنيه للاكتتاب العمومي ، يكون للحكومة الاولوية في الاكتتاب بـ ٢٠ الفا منها وللشعب في فلسطين وشرق الاردن الاولوية في الاكتتاب بـ ١٦ الف جنيه . فالغبن واضح في قلة اكتتاب الفلسطينيين والاردنيين وكان يجب على الحكومة أن تشترط على الشركة أن تكون الاولوية في الاكتتاب للعرب الفلسطينيين والاردنيين بما لا يقل عن ٥٠٪ من الاسهم التي تعرض للاكتتاب العمومي .

ان القصد من ذلك هو سد فم العرب ببضع مئات من الاسهم تباع لهم حتى يقال لهم انكم قد اشتركتم معنا في المشروع ، والقصد من ذلك ايضا هو أن يتمكن مديرو هذه الشركة في المستقبل عندما يلزم الامر لايجاد عدة ملايين من الجنيهات لأجل توسيع المشروع من أن يقولوا للممولين في الخارج ان الشركة قد دخلها جميع العناصر ففيها انجليز وفيها يهود وفيها عرب فلا خوف من مقاومة العرب لها .

وتمكينا للشركة واطلاقا ليدها في التصرف نصت المادة ٢٢ من عقد الامتياز « يؤتى بالعمال من فلسطين وشرقي الاردن ولكن يمكن استخدام عمال من الاجانب بتصريح من الحكومة »(٦٦) .

وما نلاحظه على هذه المادة هو الغموض حول نسبة تشغيل العمال الفلسطينيين والاردنيين وبدون تبين نسب واضحة لهم ولا لمدى خبرتهم . ولو كانت الحكومة المنتدبة بعيدة عن المحاباة لادخلت نصا على الامتياز يحتم على آخذ الامتياز أن ينتخب موظفيه بالنسبة الى عدد السكان « ولكن الشغل في هذا المشروع يقوم به عمال يهود عدا عدد قليل جدا من العمال العرب الذين تستخدمهم الشركة ذرا للرماد في عيون عرب فلسطين وشرق الاردن ، ان حكومة فلسطين كل عام تعطي الرخص اللازمة للجنة الصهيونية لأجل ادخال مهاجرين الى فلسطين ، آخذة في الاعتبار عدد اليهود الذين يلزم استخدامهم في البحر الميت ، فيكون نتيجة ذلك ان عدة مئات في كل سنة يدخلون الى فلسطين باسم انهم سيشتغلون في البحر الميت وبعد أن يشتغلوا قليلا أو لا يشتغلون أبدا ، تطلب اللجنة الصهيونية عددا آخر لأجل نفس العمل في البحر الميت ... وان أقل عامل يهودي يأخذ ثلاثمائة مل يوميا ، في حين أن أكثر أجرة تدفع لأي عربي هناك هي ١٥٠ ملا ، بقطع النظر عن أن عدد العمال العرب ضئيل جدا والقصد من تشغيلهم هو التضليل والتمويه »(٦٧) .